عام مختلف لـ «قاعدة السعودية»

فارس بن حزام

من احباط العمليات واكتشاف الخلايا، مروراً بالقبض على الممولين والمحرضين والدعائيين الإعلاميين، وصولاً إلى الاقتراب من المصادر الخارجية أفراداً ودولة عربية شقيقة.

هذا ما هو متغير في ملاحقة "القاعدة" في السعودية خلال العام المنصرم، ألفين وسبعة.

عام ألفين وسبعة لم نشهد خلاله إلا عملية واحدة للتنظيم، تلك التي وقعت في منطقة المدينة المنورة بقتل 4فرنسيين أواخر شهر فبراير. وفي المقابل نجح الجهاز الأمني في القبض على 343"قاعديا" ينتمون إلى 23خلية من مختلف المناطق، محبطاً خلالها تنفيذ ما يزيد على 70عملية، إضافة إلى سقوط المعتدين على الفرنسيين قبل انقضاء العام.

عام مختلف للأمن السعودي، فقد تمكن من تسجيل عدة أهداف في مرمى "القاعدة"، وحاصر أنصاره في مدرجاتهم انتظاراً لأهل العلاج والحصانة الفكرية، الذين ظلوا متفرجين على ما يجري، وكأنه لا يعنيهم وليس على أرضنا وليس ضحاياه الوطن وشبانه.

عام يواصل فيه الأمن السعودي تضحياته لأجل الوطن، وعام آخر يمضي وأهل العلاج الفكري في صمت ومتابعة، وكأنهم في انتظار نهاية مباراة بين طرفين، ليصفقوا للفائز وينحازوا إليه. مضى العام ومازال الكثير من رجال الدين الجماهيريين على الحياد في المعركة الوطنية.

عام آخر يمضي من دون أن يتمكن أي شخص من استيعاب التجنيد في بلادي؛ تجنيد المراهقين والنساء ومخالفي نظام الإقامة.

في عامنا المنصرم كان للأمن الوصول إلى الممولين، فشهدنا اعتقالات الرياض والقصيم وسقوط رجال أعمال تكفلوا منذ سنوات في الضخ المالي لعناصر التنظيم، تمويلهم كأفراد وتمويل عملياتهم، وإسهام في تمويل المقاتلين في العراق أيضاً.

العثور على الممولين الرئيسيين مدانين بأعمالهم كان متعسراً في مطلع الأحداث. تطلب الأمر جهداً وبحثاً، وتساقط أفراد، وقياديون بالدرجة الأولى.

سقوط القياديين أحياء في قبضة الأمن غير من معطيات الملاحقة الأمنية، فأثمرت نتائج وأسراراً كانت تموت بمقتل القياديين الكثر، الذين انتهوا في ساحات المواجهات في غير مدينة. قتل العييري والحاج والمقرن والقطيني والمجاطي والحياري والعوفي والفراج، وبقيت منهم أشياء صغيرة لم تنفع كثيراً.

في عامنا المنصرم سجلنا عنصراً جديداً أيضاً؛ المحرضين والمنظرين. ففي كل عام كان يقبض على مثل هؤلاء. لعل أشهرهم الثلاثي "الخضير والفهد والخالدي" في طوق أمني واحد وفي ظرف ساعة. كان ذلك منتصف العام ألفين وثلاثة. الحال هذا العام تغير في الوصول إلى أكاديميين وغيرهم ساندوا "القاعدة" وأفرادها، وقدموا وجهاً معاكساً للدولة والمجتمع.

وآخر الضربات الأمنية، والتي بدأت تباشيرها تلوح في الأفق في انتظار الإعلان الرسمي: الداعمون من الخارج !

ولا أعني أفراداً أو تنظيمات صغيرة أو حتى كبيرة ك"قاعدة العراق" أو "قاعدة أفغانستان"، فالأمر أوسع وأكثر دهشة؛ هو دعم دولة انشغلت عن تنمية بلدها بإعادة تركيب "القاعدة" المتفككة في بلادي.

عام مختلف تجلت فيه أشياء كثيرة كانت غائبة في السنوات الأولى، وذهبت "القاعدة" إلى أبعد نقطة ممكنة لها في التخطيط لاغتيال رجال دين، وفي مقدمتهم مفتي عام البلاد، ووزراء ومنشآت نفطية في مواقع مدنية، وإلى أبعد نقطة قد لا تخطر على بال القارئ.

عن/ صحيفة "الرياض" السعودية

تشتمل خطتها على عشرة مسارات

السوق الخليجية المشتركة توفر فرص جديدة للاستثمار

عبدالرحمن بن محمد عطية

الرياض/ سبأ:

أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبدالرحمن بن حمد العطية أن السوق الخليجية المشتركة التي سوف تنطلق اليوم والتي أقرتها القمة الأخيرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالعاصمة القطرية الدوحة ستدفع بالاقتصاد الخليجي إلى الأمام.

وأعرب العطية في تصريح له أمس بهذه المناسبة عن تهنئته لقادة دول مجلس التعاون ومواطنيها بمناسبة انطلاقة السوق الخليجية .

وقال أن السوق المشتركة ستسهم في تعزيز اقتصادات دول المجلس في ضوء التطورات الدولية وما تتطلبه من تكامل أوثق ما يقوي موقفها التفاوضي وقدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي.

وأوضح العطية أن من ايجابيات هذه السوق أنها ستؤدي إلى تحقيق مساواة بين مواطني دول المجلس في المعاملة في التنقل والإقامة والعمل وممارسة الأنشطة الاقتصادية والمهن والحرف والاستثمار والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية ومساواة في المعاملة الضريبية وحرية تملك الأسهم وتداولها وتأسيس الشركات.

وأشاد بقرار إعلان السوق الخليجية المشتركة الذي وصفه بأنه جاء «منسجما» مع الأهداف والغايات التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون لتقوية أواصر التعاون بين الدول الأعضاء وتحقيق التنسيق والتكامل والترابط فيما بينها في جميع الميادين.

وأكد ثقته في الوصول إلى الوحدة الكاملة استجابة لتطلعات مواطني دول المجلس وآمالهم في تحقيق المواطنة الخليجية بما في ذلك المساواة في المعاملة في التنقل والعمل والاستثمار والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

وبين العطية أن السوق الخليجية المشتركة تشتمل عشرة مسارات حددتها الاتفاقية الاقتصادية وتعمل على تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين والشركات والمؤسسات الوطنية.

وأشار الأمين العام لمجلس التعاون إلى أن السوق الخليجية المشتركة ستوفر كذلك للمؤسسات والشركات الوطنية فرصا جديدة للاستثمار وتنقل رؤوس الأموال والمساواة في المعاملة الضريبية والاستفادة من توسع رقعة السوق المتاحة لها للتسويق والإنتاج والتصدير وعلى قدم المساواة مع الشركات الوطنية في جميع دول المجلس.

كما تؤدي السوق إلى استفادة الشركات من مزايا اقتصادات الحجم الكبير وزيادة المنافسة ما يؤدي إلى كبح جماح ارتفاع الأسعار وتحسين نوعية المنتجات وتقديم خدمات أفضل للمستهلك النهائي.

ويبدأ حلم مواطني دول مجلس التعاون الخليجي وبعد 28 عاما بإنشاء سوق مشتركة في التحقق بانطلاق تلك السوق التي اقرها قادتهم في القمة الأخيرة للمجلس التي عقدت في الدوحة مؤخرا. هذه الخطوة التي يترقبها الجميع سيكون لها انعكاسات ايجابية على المواطنين واقتصادياتهم ستكون ذات أهمية كبرى في تحقيق زيادة فاعلية للمجلس كتكتل اقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية والاقتصاد العالمي المواجه. تمنى عدد من الاقتصاديين والخبراء ورجال الأعمال الا تقف اية عثرة او عائق إجرائي امام استفادة المواطنين الخليجيين من الخطوة العملية الكبرى التي طالما انتظرها المواطنون منذ انشاء المجلس. بداية قال عبدالرحمن بن علي الجريسي رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض إن السوق الخليجية المشتركة ستمكن المواطن الخليجي من حرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية في أي مكان على امتداد دول المجلس، دون تمييز بين مواطني دول المجلس، فهي تعطي معاملة متساوية لمواطني دول المجلس مع نفس معاملة مواطني تلك الدولة، وخصوصاً في مزاولة المهن والحرف، وتداول وشراء وتأسيس الشركات، والعمل في القطاعات الحكومية والأهلية، والتأمين الاجتماعي والتقاعد، وتملك العقار، وتنقل رؤوس الأموال والمعاملة الضريبية، والاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، والتنقل والإقامة، كما تتيح لرجال الأعمال إقامة مشاريعهم الاستثمارية في دول المجلس دون تمييز. واوضح عضو مجلس ادارة الغرفة ورجل الاعمال فهد الحمادي أن هذه الخطوة تمثل صفحة جديدة في حياة الخليجيين الاقتصادية. وأعرب عن ثقته في أن تحقق السوق المشتركة الكثير من الفوائد والمزايا للمواطنين الخليجيين، كما ستمكن حكومات دول المجلس من التعامل بمركز أقوى مع التكتلات الاقتصادية العالمية، في مرحلة العولمة والصوت الاقتصادي الأعلى، معرباً عن تطلعه لنجاح جهود دول المجلس لاستكمال الخطوة الباقية على طريق الوحدة الاقتصادية الخليجية والمتمثلة في تحقيق الوحدة النقدية.

حرية التنقل والعمل

ومن جهته قال رجل السياحة والترفية عبدالمحسن الحكير رئيس مجلس الاعمال السعودي المصري ان السوق وانطلاقتها خلال الايام المقبلة ستكون تجسيد الأحلام المواطنين لوحدتهم الاقتصادية وقال إنه مما يثلج صدر كل مواطن خليجي أن يتخذ قادة دول المجلس هذه الخطوة التي من المؤكد سيستشعرها المواطن الخليجي، لأنها ستمكنه من حرية التنقل للعمل الاقتصادي وإقامة المشروع الذي يحقق له المردود الاستثماري الجيد، حيث ستحقق له معاملة متساوية وبلا تميز أو تفرقة مع مواطن الدولة نفسه، وهي معاملة متساوية تكفل للجميع المساواة في حرية العمل الاقتصادي والتنقل وإقامة المشاريع.

تقوية المواقف التفاوضية

اما رئيس مجموعة الطيار د. ناصر الطيار فقال ان السوق الخليجية المشتركة ستقوي اقتصاديات دول المجلس في ظل تطورات العولمة الاقتصادية وما تتطلبه من تكامل أكبر يقوي مواقفها التفاوضية مع العالم الخارجي الذي اتجه للتكتل والاندماج، ويرفع من قدراتها التنافسية مع الاقتصاد العالمي، كما يزيد من قدرتها على الاندماج في الاقتصادات العالمية.

وقال رجل الاعمال سعود المريبض إن السوق الخليجية المشتركة ستفتح آفاقاً واسعة أمام المواطن الخليجي ليمارس أنشطته الاقتصادية داخل كافة دول المجلس بحرية ودون قيود، مما يجسد بالفعل مفهوم الوحدة الاقتصادية

السعودية تضع استراتيجية خاصة لتوطين وتطوير تقنيات النفط والغاز

الرياض

الرياض / متابعات:

كشف المشرف على معهد بحوث الفلك والجيوفيزياء في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية عن أن العمل جار حاليا على إعداد استراتيجية خاصة بتوطين وتطوير تقنيات النفط والغاز ضمن الخطة الوطنية للعلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية.

وقال الدكتور طارق بن علي الخليفة في تصريح نشرته صحيفة «الجزيرة» إنه تم إعداد هذه الإستراتيجية بشكل أولي وهي الآن في مراحل التنقيح النهائية، مشيراً إلى أن هناك لجنة شكلت قبل ثمانية أشهر لوضع هذه الإستراتيجية يشارك فيها جميع الجامعات السعودية، إضافة إلى أعضاء من شركات النفط والغاز.

وكشف الخليفة، الذي يرأس اللجنة التنظيمية للملتقى السعودي لتقنيات استكشاف وإنتاج النفط والغاز الذي سينعقد في الرياض في السادس من كانون الثاني / يناير المقبل، أن هناك عدداً من التحديات التي تواجه صناعة استكشاف وإنتاج النفط والغاز، لكنه أفاد أن هناك فريق يعمل على قدم وساق بهدف إعداد المشاريع المطلوبة لعلاج هذه التحديات التي تواجه المملكة في مجال تقنيات النفط والغاز، من خلال التنسيق بين «أرامكو» السعودية ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

وفيما يتعلق بالدور، الذي سيقدمه ملتقى تقنيات النفط والغاز الطبيعي في هذا الاتجاه، أشار الخليفة إلى أن للملتقى دور هام جدا في مواجهة التحديات، كونه سيقدم رؤية واضحة حول كيفية تطوير وتوطين التقنية وتجربة تقنيات جديدة فيما يتعلق باستكشاف واستخلاص النفط والغاز الطبيعي.

وقال «نحن بحاجة إلى تقنيات أكثر تطورا لتمكننا من الحصول على معلومات أكثر دقة ومعرفة أشياء أكثر عن هذه التقنيات بتفاصيلها الدقيقة وآليات تطبيقها».

وأضاف «إننا نخطط منذ سنة ونصف السنة لإقامة هذا الملتقى الذي جاءت فكرته بسبب عدم وجود ملتقى أو مؤتمر أو ندوة أو أية فعالية متخصصة تغطي مجال تقنيات استكشاف البترول والغاز الطبيعي على الرغم من أهمية هذه الصناعة بالنسبة للمملكة».

وعن أبرز ملامح استراتيجية توطين وتطوير تقنيات النفط والغاز، لفت الخليفة إلى أن هذه الاستراتيجية تعتمد على رؤية بعيدة المدى تعكس الواقع المتمثل في اعتماد السعودية على الثروات البترولية وامتلاك المملكة مثل هذه الثروة بكميات كبيرة سواء المكتشف منها أو المتوقع اكتشافه.

وأشار الخليفة إلى أنه تم وضع تصور للأهداف الإستراتيجية لـ20 سنة المقبلة، وذلك باستغلال مكانة المملكة المتمثلة في المخزون الكبير، وبمساعدة الطرق المبتكرة لاستكشافات حقول جديدة تضم الغاز وتعزيز الاستخلاص في الحقول القائمة، لضمان السيطرة على الصناعة البترولية وصناعة البتروكيميائيات .

98 شركة تتراجع بمؤشر الأسهم السعودية 3 %

الرياض / وكالات:

قادت 98 شركة مؤشر الأسهم السعودية لتراجع هو الأكبر منذ عودة السوق عقب عيد الأضحى المبارك بنسبة 3 في المائة.

وتذبذب المؤشر قرابة 400 نقطة خلال تداولات أمس الثلاثاء لينهي يومه خاسرا 333.71 نقطة تمثل نسبة قدرها 2.99 في المائة من قيمة المؤشر الذي أغلق عند مستوى10842.24نقطة.

وبلغت الكمية الاجمالية للتداولات 203 ملايين و 814 ألف سهم، جرى تداولها من خلال 189 ألف و 159 صفقة، واستثمر فيها ثمانية مليارات و 300 مليون ريال.

وبين 109 شركات جرى تداول أسهمها اليوم أغلقت ست شركات فقط مرتفعة، فيما أنهت 98 شركة يومها منخفضة، وحافظت خمس شركات على أسعار إغلاقها يوم أمس.

وتراجعت كافة قطاعات السوق الثمانية وسجل الزراعة أعلى نسبة بلغت 4.99 في المائة، والكهرباء سجل أقل نسبة تراجع وبلغت1.69 في المائة.

وتصدر سهم النقل البحري قائمة الشركات الست المرتفعة مسجلا نسبة قدرها 3 في المائة، تلته سبكيم والرياض للتعمير والكيميائية واللجين والأهلية للتأمين.

وتصدر سهم الباحة قائمة الشركات الـ 98 المتراجعة مسجلا نسبة تراجع بلغت 9.85 في المائة، تلتها ثمار والأبحاث والتسويق وولاء للتأمين وصدق والشرقية الزراعية.

واستحوذت كل من كيان وجبل عمر على الصدارة في كمية أسهمهما المنفذة وقيمة صفقاتهما حيث نفذت كيان 46 مليون ومائة ألف سهم، بأموال بلغت مليار و 204 ملايين ريال، فيما نفذت جبل عمر 15 مليون و 981 ألف سهم، بأموال بلغت 429 مليون 262 ألف ريال.

(الشورى) القطري يستعرض مشروع قانون مساهمة الشركات في الأنشطة الاجتماعية

الدوحة / وكالات:

عقد مجلس الشورى جلسته العادية الأسبوعية في دور انعقاده العادي السادس والثلاثين صباح أمس الأول الاثنين برئاسة سعادة السيد عيسى بن ربيعة الكواري نائب رئيس المجلس.

واستعرض المجلس في هذه الجلسة مشروع قانون بشأن مساهمة بعض الشركات المساهمة في دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية وقرر إحالته إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية لدراسته وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس.

كما استعرض المجلس مشروع قانون بإنشاء صناديق قروض العاملين بالجهات العسكرية وقرر إحالته إلى لجنة الشؤون الداخلية والخارجية لدراسته وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس.

ثم استعرض المجلس مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 6 لسنة 2000 م بشأن مزاولة الخدمات التعليمية وقرر إحالته إلى لجنة الشؤون الثقافية والإعلام لدراسته وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس.

وعقدت لجنة الشؤون القانونية والتشريعية بمجلس الشورى اجتماعها الأول في دور انعقاده العادي السادس والثلاثين صباح أمس الأول الاثنين بمقرها بالقصر الأبيض.

حيث درست اللجنة المراسيم بقوانين التالية:

-1 مرسوم بقانون رقم 22 لسنة 2007م بتعديل بعض أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم 14 لسنة 2004م.

-2 مرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2007م بتعديل بعض أحكام القانون رقم 6 لسنة 1997م بإنشاء معهد التنمية الإدارية.

-3 مرسوم بقانون رقم 25 لسنة 2007م بتعديل بعض أحكام قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم 1 لسنة 2001م.

وقررت تقديم تقاريرها بشأنها إلى مجلس الشورى الموقر.

كما عقدت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى اجتماعا صباح أمس الأول الاثنين بمقرها بالقصر الأبيض برئاسة مقررها السيد محمد عجاج الكبيسي.

حيث درست اللجنة مشروع قانون بشأن مساهمة بعض الشركات المساهمة في دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية. وقررت تقديم تقريرها بشأنه إلى مجلس الشورى الموقر.

ارتفاع مؤشر الدوحة المالي

34.31% خلال عام 2007م

الدوحة / وكالات:

شهد سوق الدوحة للأوراق المالية خلال عام 2007م تحسنا في كافة مؤشرات الأداء حيث ارتفع المؤشر العام للسوق بنسبة 34.31 % ليصل إلى مستوى 9580.45 نقطة في نهاية العام مقارنة مع 7133 نقطة في نهاية عام 2006م.

وقالت وكالة الانباء القطرية الرسمية (قنا) أمس الثلاثاء ان رسملة السوق التي تمثل القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في نهاية عام 2007م ارتفعت بنسبة 56.81 % لتصل إلى 347.7 مليار ريال قطري مقابل 221.7 مليار ريال قطري في نهاية عام 2006م.

وأظهرت مؤشرات أحجام التداول خلال عام 2007م ارتفاعاً ملحوظا.ف فقد ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة في السوق بنسبة 45.36 % لتصل إلى 108.9 مليار ريال قطري مقابل 74.9 مليار ريال قطري خلال عام 2006م .

كما ارتفع عدد الأسهم المتداولة في السوق بنسبة 82.87 % ليصل إلى 3.41 مليار سهم مقابل 1.87 مليار سهم العام الذي سبقه.وارتفع عدد الصفقات المنفذة بنسبة 4.57 % ليصل إلى 1811779 صفقة مقابل 1732638 صفقة وذلك خلال عام 2007م مقارنة مع عام 2006م.

أما عن الحركة القطاعية خلال عام 2007م فقد احتل قطاع البنوك والمؤسسات المالية المرتبة الأولى من حيث قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2007م بحصة بلغت قيمتها 45.47 مليار ريال قطري أو ما نسبته 41.75 % من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في السوق ،يليه قطاع الخدمات بحصة بلغت 43.84 مليار ريال قطري أي بنسبة 40.25 % .

وجاء قطاع الصناعة في المرتبة الثالثة بقيمة 16.20 مليار ريال قطري أو ما يعادل 14.87 %.

ومن ثم قطاع التأمين بقيمة 3.41 مليار ريال أو ما نسبته 3.13 %.

وشهد عام 2007 إدراج أسهم اربع شركات للتداول في السوق ليرتفع بذلك عدد الشركات المدرجة في السوق إلى 40 شركة.

الدولار يساوي نحو 3.6 ريال قطري

بنك «قطر الوطني» في كشوف البنوك التقليدية العاملة في الكويت

الكويت / الكونا:

أعلن بنك الكويت المركزي انه أدرج بنك (قطر الدولي) في كشوف البنوك التقليدية العاملة في دولة الكويت كثاني بنك خليجي بعد بنك (أبوظبي الوطني) وخامس بنك اجنبي.

وقال محافظ البنك المركزي الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح في تصريح صحافي ان هذه الخطوة جاءت انسجاما مع التشريعات الاخيرة التي صدرت بشأن السماح للبنوك الأجنبية بالعمل في الساحة المصرفية الكويتية.

وأضاف ان مثل هذا القرار سيسهم بشكل كبير في توسيع قاعدة الجهاز المصرفي الكويتي وترسيخ مبدأ المنافسة وبالتالي الارتقاء بأداء القطاع المصرفي الذي يعد دعامة في مجال النهوض بالاقتصاد الوطني بشكل عام.

كما افاد ان بنك (قطر الوطني) سيقوم عبر الفرع المرخص له به في الكويت بأعمال المصارف التقليدية ضمن نطاق النشاط المصرح للبنوك المحلية القيام به وفق مواد القانون.

أخبار متفرقة

شركة «أيبك» تمنح عقدا بقيمة 460 مليون دولار لشراء أنابيب نفط

ابوظبي

ابوظبي / وام:

أعلنت شركة الاستثمارات البترولية الدولية «أيبك» عن منحها عقد شراء وتوريد أنابيب النفط الخاصة بمشروع أبوظبي لخط أنابيب النفط الخام / أدكوب / لكل من /سوميتومو كوربوريشون / اليابانية و /سالزغيتر مانسيمان / الألمانية و / جيندال سو / الهندية .

وتم إرساء المناقصة على الشركات الثلاث من بين خمس شركات متنافسة وذلك لضمان الحصول على الكميات المطلوبة وفقا للجدول الزمني المخطط للمشروع .

وستقوم هذه الشركات بموجب العقد المبرم بتصنيع 225 مليون طن من أنابيب الفولاذ المطلية بقيمة إجمالية وقدرها 460 مليون دولار .

ومن المقرر أن تبدأ الشركات بتسليم الشحنات الأولى من الأنابيب في صيف يوليو 2008م على أن تنتهي أعمال التسليم في ين0اير 2009م .

ويمتد مشروع / أدكوب / ليشمل 360 كيلومترا من خط انابيب النفط الخام بقطر وقدره 48 بوصة لنقل 1ر5 مليون برميل من النفط الخام من حقول حبشان في إمارة أبوظبي وحتى مرفأ التصدير في إمارة الفجيرة .

ويجري العمل على تنفيذ هذا المشروع بشكل سريع فيما يعتبر منح عقد شراء المواد طويلة الأجل خطوة أولى وأساسية في تنفيذ المشروع.

من جانب آخر تعمل شركة / وارلي بارسونز / الأسترالية على انجاز التصميم الهندسي للمشروع تحت اشراف شركة / أي أل أف / الألمانية التي تتولى إدارة المشروع ..في حين تعتبر الشركة الصينية للبترول والمقاولات الهندسية /ي . بي . سي / المرشحة للقيام بالأعمال الانشائية .

بدء أعمال الحفر التمهيدية في مشروع قناة العرب في دبي

دبي

دبي / وام:

أعلنت ليمتلس ذراع التطوير العقاري العالمي التابع لشركة دبي العالمية بدء عمليات الحفر التمهيدية في مشروع قناة العرب المجرى المائي الاصطناعي البالغة تكلفته 11 مليار دولار ويمتد على مسافة 75 كيلومترا .

وبدأت عمليات الحفر في هذه القناة التي تعد المشروع الهندسي الأكبر والأكثر تعقيدا في الشرق الأوسط هذا الأسبوع ويتوقع أن تستغرق ثلاثة أشهر.

ووصف سعيد أحمد سعيد المدير التنفيذي في شركة ليمتلس وضع شركته خلال العام الجاري بأنه كان جيدا حيث تم اضافة أربعة مشاريع عالمية جديدة لمحفظة أعمالها بما فيها قناة العرب المشروع الأكثر طموحا في دبي إلى الآن ..مشيرا الى ان مشروع قناة العرب سيمثل احد العجائب الهندسية على مستوى العالم.

وسيبلغ عرض قناة العرب 150 مترا وعمقها ستة أمتار حيث ستتدفق نحو الداخل ابتداء من واجهة دبي البحرية مرورا إلى الشرق من مطار دبي المركزي العاملي الجديد قبل أن تعود باتجاه جزيرة النخلة جميرا.

وتخطط شركة ليمتلس لأكبر مشاريعها متعددة الاستخدام إلى الآن وهي الواجهة البحرية التي تعد جزءا من مشروع قناة العرب والبالغة تكلفتها 50 مليار دولار حيث ستقام على مساحة 20 ألف هكتار وبامتداد 33 كيلومترا على طول القسم البري من المجرى المائي إلى الشرق من المطار الدولي الجديد.

وتم تصميم هذا المشروع ليكون نقطة إلتقاء بين المعالم الحضارية لدبي والفعاليات الاجتماعية وسيشتمل المشروع على مرافئ بحرية ومجمعات سكنية ومراكز تجارية تخدم أكثر من مليون نسمة.

ويحمل مخطط المشروع السمات الرئيسية لمشاريع ليمتلس التقليدية من حيث التوازن البيئي والاستدامة وتلبية احتياجات القاطنين فيه حيث أنه يشتمل على مساحات خضراء وأخرى مفتوحة ومبان سكنية وتجارية مميزة ومرافق للبيع بالتجزئة والاستجمام.

وتم إبلاغ المستثمرين ومطوري الطرف الثالث المهتمين بمشروع قناة العرب بأن المشروع لم يطلق للبيع حتى الآن على الرغم مما يدعيه بعضهم بهذا الخصوص ممن عينوا كوكلاء مبيعات من قبل شركة ليمتلس.